

ويرحب مجلس الأمن بقبول إريتريا، على مستوى رئيس الدولة، الاتفاق الإطاري لمنظمة الوحدة الأفريقية ويذكر بقبول إثيوبيا للاتفاق من قبل. وما زال هذا الاتفاق يشكل أساسا عمليا وسليما للتوصل إلى حل سلمي للنزاع.

ويؤكد مجلس الأمن من جديد سيادة إثيوبيا وإريتريا وسلامتهما الإقليمية.

ويعرب مجلس الأمن عن استعداده للنظر في تقديم كل دعم مناسب من أجل تنفيذ اتفاق سلام بين الطرفين.

ويعرب مجلس الأمن عن تأييده المتواصل للجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية والأمين العام ومبعوثه الخاص السيد محمد سحنون، والدول الأعضاء المعنية، من أجل إيجاد حل سلمي للنزاع على الحدود.

وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس بالبيان التالي باسم المجلس<sup>(١٩)</sup>:

يؤكد مجلس الأمن من جديد قراراته ١١٧٧ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ و ١٢٢٦ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ و ١٢٢٧ (١٩٩٩) المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٩ التي تطلب إلى إثيوبيا وإريتريا الامتناع عن النزاع المسلح وقبول تنفيذ الاتفاق الإطاري الذي وافق عليه مؤتمر قمة الجهاز المركزي لأكبية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع النزاعات وإدارتها وحلها المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

ويطلب مجلس الأمن وقف جميع الأعمال العدائية فورا ويناشد الطرفين الامتناع عن مواصلة استعمال القوة.

(١٩) S/PRST/1999/9.

## ١٦ - الحالة في غينيا - بيساو

### الإجراءات الأولية

التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي من شأنها ضمان الأمن على طول الحدود بين غينيا - بيساو والسنغال، والفصل بين الأطراف المتحاربة، وضمان حرية الوصول للمنظمات والوكالات الإنسانية. وسيقيم على الفور حكومة وحدة وطنية، ستشمل، ممثلي المجلس العسكري الذي نصّب نفسه، وبحيث تُجرى انتخابات عامة ورئاسية في موعد لا يتجاوز نهاية آذار/مارس ١٩٩٩.

وفي الجلسة ٣٩٤٠ المعقودة في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس في جدول أعماله دون اعتراض الرسالة المذكورة أعلاه والبند المعنون "الحالة في غينيا - بيساو". وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (الولايات المتحدة)، بموافقة المجلس، ممثل غينيا - بيساو، بناء على طلبه، للمشاركة في المناقشة، بدون أن يكون له الحق في التصويت.

### المقرر المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ (الجلسة ٣٩٤٠): بيان من الرئيس

برسالة مؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن<sup>(١)</sup>، أحال ممثل نيجيريا نص اتفاق السلام الذي وقعه رئيس غينيا - بيساو ورئيس المجلس العسكري الذي نصّب نفسه في نهاية مؤتمر القمة الحادي والعشرين لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي انعقد في أبوجا في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر و ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وقد وافق طرفا النزاع بذلك على التأكيد مجددا على اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في برييا في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٨، ووفقا على انسحاب جميع القوات الأجنبية الكاملة من غينيا - بيساو، ونشر قوة فريق المراقبين العسكريين الفاصلة

(١) S/1998/1028.

**المقرر المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨  
(الجلسة ٣٩٥٨): القرار ١٢١٦ (١٩٩٩)**

في الجلسة ٣٩٥٨، المعقودة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، دعا الرئيس، بموافقة المجلس، ممثلي غينيا - بيساو وتوغو، بناء على طلبهما، إلى المشاركة في المناقشة، بدون أن يكون لهما الحق في التصويت.

وفي الجلسة نفسها، لفت الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة<sup>(٣)</sup>.

ووجه الرئيس أيضا انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ من ممثل توغو، الذي أحال بها نص البيان الختامي والبروتوكول الإضافي لاتفاق أبوجا المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بشأن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية لجمهورية غينيا - بيساو<sup>(٤)</sup>.

وبعد ذلك طرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٢١٦ (١٩٩٨)، وفي ما يلي نصه:

**إن مجلس الأمن،**

إذ يعيد تأكيد بياني رئيسه الصادرين في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨،

وإذ يساوره شديد القلق إزاء الأزمة التي تواجه غينيا - بيساو والحالة الإنسانية الخطيرة التي تؤثر على السكان المدنيين في غينيا - بيساو،

وإذ يعرب عن التزامه الأكيد بالحفاظ على وحدة غينيا - بيساو وسيادتها واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية،

١ - يرحب بالاتفاقيين المبرمين بين حكومة غينيا - بيساو والعصبة العسكرية التي نصبت نفسها والموقعين في برايا في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٨، وفي أبوجا في ١ تشرين الثاني/نوفمبر

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس بالبيان التالي باسم المجلس<sup>(٢)</sup>:

يرحب مجلس الأمن بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، في أبوجا، بين حكومة غينيا - بيساو والمجلس السياسي العسكري الذي نصّب نفسه، الذي وُقِع خلال مؤتمر القمة الحادي والعشرين هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويشيد المجلس، في هذا الصدد، بجهود الوساطة التي بذلتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، ورئيسيهما، ويعترف بدور الزعماء الآخرين، وبخاصة الدور البارز الذي قام به رئيس جمهورية غامبيا في المفاوضات التي أدت إلى التوصل إلى ذلك الاتفاق.

ويؤكد مجلس الأمن التزامه الوطيد بالحفاظ على وحدة غينيا - بيساو وسيادتها ونظامها الدستوري وسلامتها الإقليمية.

ويرى مجلس الأمن أن الاتفاق يمثل خطوة إيجابية نحو تحقيق المصالحة الوطنية والسلم الدائم في غينيا - بيساو. ويطلب المجلس إلى الحكومة وإلى المجلس السياسي العسكري الذي نصب نفسه أن يحترما تماما التزامهما بموجب اتفاق أبوجا واتفاق برييا المعقود في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٨. ويرحب المجلس بصفة خاصة بقرار تشكيل حكومة وحدة وطنية على الفور وإجراء انتخابات عامة وانتخابات رئاسية في موعد لا يتجاوز نهاية شهر آذار/مارس ١٩٩٩.

ويحيط مجلس الأمن علما بالاتفاق المتعلق بانسحاب جميع القوات الأجنبية من غينيا - بيساو وبالقيام في وقت متزامن بنشر قوة فاصلة من فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهي القوة التي ستحل محل القوات المنسحبة. ويطلب المجلس إلى جميع الدول أن تقوم بصورة طوعية بتقديم دعم تقني ومالي وسوقي لمساعدة فريق المراقبين العسكريين المذكور على الاضطلاع بمهمته.

ويناشد مجلس الأمن الدول والمنظمات المعنية أن تقدم مساعدات إنسانية عاجلة إلى المشردين واللاجئين. ويطلب إلى الحكومة والمجلس السياسي العسكري الذي نصّب نفسه أن يواصل احترام أحكام القانون الدولي ذات الصلة، بما في ذلك القانون الإنساني، وأن يكفلا إمكانية وصول المنظمات الإنسانية الدولية بصورة مأمونة ودون إعاقة إلى الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة بسبب النزاع. وفي هذا الصدد، يرحب المجلس بقرار فتح المطار الدولي والميناء البحري في بيساو.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره الفعلي.

(٣) S/1998/1202.

(٤) S/1998/1178.

(٢) S/PRST/1998/31.

- ٩ - يكرر مناشدته الدول والمنظمات المعنية بتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة إلى المشردين واللاجئين؛
- ١٠ - يكرر طلبه إلى الدول أن تقدم دعما ماليا وتقنيا وسوقيا طوعيا لمساعدة فريق الرصد في الاضطلاع بدوره في حفظ السلام في غينيا - بيساو؛
- ١١ - يطلب إلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات اللازمة لإنشاء صندوق استئماني لغينيا - بيساو يساعد في تمويل القوة الفاصلة التابعة لفريق الرصد وتوفير الدعم السوقي لها، ويشجع الدول الأعضاء على التبرع للصندوق؛
- ١٢ - يطلب أيضا إلى الأمين العام أن يبقي المجلس على علم بصورة منتظمة بالحالة في غينيا - بيساو، وأن يقدم إليه تقريرا بحلول ١٧ آذار/مارس ١٩٩٩ عن تنفيذ اتفاق أبوجا بما في ذلك تنفيذ القوة الفاصلة لولايتها؛
- ١٣ - يقدر استعراض الحالة، بما في ذلك تنفيذ هذا القرار، قبل نهاية آذار/مارس ١٩٩٩، استنادا إلى تقرير الأمين العام المشار إليه في الفقرة ١٢ أعلاه؛
- ١٤ - يقدر إبقاء المسألة قيد نظره.

#### المقرر المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩ (الجلسة ٣٩٩١): القرار ١٢٣٣ (١٩٩٩)

- في الجلسة ٣٩٩١، المعقودة في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩، وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ آذار/مارس المقدم عملا بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٢١٦ (١٩٩٨) المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨<sup>(٥)</sup>. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (فرنسا)، بموافقة المجلس، ممثلي غينيا - بيساو وتوغو، بناء على طلبهما، إلى المشاركة في المناقشة، بدون أن يكون لهما الحق في التصويت.

وقال الأمين العام في تقريره إن حالة ما بعد النزاع في غينيا - بيساو لا تزال هشة للغاية، وإن الاقتصاد والخدمات الاجتماعية الأساسية ومؤسسات الدولة جميعها

١٩٩٨، والبروتوكول الإضافي الموقع في لومي في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨؛

٢ - يهيب بالحكومة والعصبة العسكرية التي نصبت نفسها التنفيذ التام لجميع أحكام الاتفاقات، بما في ذلك فيما يتعلق باحترام وقف إطلاق النار، وإقامة حكومة وحدة وطنية على وجه السرعة، وإجراء انتخابات عامة وراثسية في موعد لا يتجاوز نهاية آذار/مارس ١٩٩٩، وفتح المطار والميناء في بيساو على الفور، والقيام، بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية، بسحب جميع القوات الأجنبية الموجودة في غينيا - بيساو، ومواكبة ذلك بنشر القوة الفاصلة لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛

٣ - يشيد بالدول الأعضاء في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للدور الرئيسي الذي تضطلع به في إعادة السلام والأمن إلى جميع أنحاء غينيا - بيساو، ولاعترامها المشاركة مع دول أخرى في مراقبة الانتخابات العامة والرئاسية المرتقبة، ويرحب بالدور الذي يقوم به فريق الرصد في تنفيذ اتفاق أبوجا، والذي يرمي إلى ضمان الأمن على طول الحدود بين غينيا - بيساو والسنغال، والفصل بين طرفي النزاع، وضمان وصول المنظمات والوكالات الإنسانية بحرية إلى السكان المدنيين المتأثرين بالنزاع، الذي سيتم، في جملة أمور، وفقا للفقرة ٦ أدناه؛

٤ - يوافق على قيام القوة الفاصلة التابعة لفريق الرصد بتنفيذ ولايتها المشار إليها في الفقرة ٣ أعلاه بأسلوب محايد ونزيه وطبقا لمعايير الأمم المتحدة لحفظ السلام، بلوغا لهدف القوة المتمثل في تيسير عودة السلام والأمن عن طريق رصد تنفيذ اتفاق أبوجا؛

٥ - يهيب بجميع الأطراف المعنية، بما فيها الحكومة والعصبة العسكرية التي نصبت نفسها، التقيد الدقيق بأحكام القانون الدولي ذات الصلة، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وكفالة وصول المنظمات الإنسانية الدولية بصورة مأمونة ودون قيود إلى الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة نتيجة للنزاع؛

٦ - يؤكد أنه قد يلزم أن تتخذ القوة الفاصلة التابعة لفريق الرصد إجراءات لضمان أمن أفرادها وحرية تنقلهم وهم ينفذون ولايتها؛

٧ - يطلب إلى فريق الرصد أن يقدم تقارير دورية كل شهر على الأقل عن طريق الأمين العام، على أن يقدم أول هذه التقارير بعد انقضاء شهر على نشر قواته؛

٨ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم توصيات إلى المجلس بشأن احتمال قيام الأمم المتحدة بدور في عملية السلام والمصالحة في غينيا - بيساو، بما في ذلك إجراء ترتيبات في وقت مبكر لإقامة اتصالات بين الأمم المتحدة وفريق الرصد؛

التزاع؛ وإلى رسالة مؤرخة ٢ آذار/مارس ١٩٩٩ موجهة من ممثل ألمانيا،<sup>(٧)</sup> يحيل بها بيانا بشأن غينيا - بيساو أصدرته رئاسة الاتحاد الأوروبي ترحب فيه باستلام حكومة الوحدة الوطنية زمام الحكم.

وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس أيضا انتباه المجلس إلى مشروع قرار كان قد أعد في أثناء مشاورات المجلس السابقة<sup>(٨)</sup>. وبعد ذلك طرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٢٣٣ (١٩٩٩). وفي ما يلي نصه:

#### إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد قراره ١٢١٦ (١٩٩٨) المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وبيانات رئيسه المؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ و ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨،

وإذ يساوره شديد القلق إزاء الحالة الأمنية والإنسانية في غينيا - بيساو،

وإذ يعرب عن التزامه الأكيد بالحفاظ على وحدة غينيا - بيساو وسيادتها واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية،

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ آذار/مارس ١٩٩٩ وبالملاحظات الواردة فيه،

وإذ يلاحظ مع التقدير ما صدر في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٩ عن رئيس جمهورية غينيا - بيساو وقائد العصابة العسكرية التي نصّبت نفسها من تعهد رسمي بعدم اللجوء إلى السلاح أبداً،

وإذ يرحب بإنشاء حكومة الوحدة الوطنية الجديدة وبأدائها اليمين في غينيا - بيساو في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٩. وهو ما يشكل خطوة هامة إلى الأمم في عملية السلام؛

وإذ يلاحظ بقلق أن عواقب حسيمة لا تزال تعرقل فعالية أداء الحكومة الجديدة، ويخص بالذكر منها عدم عودة أفراد الخدمة المدنية وغيرهم من الكوادر المهنية التي تلتبس اللجوء في بلدان أخرى،

وإذ يرحب بنشر دول المنطقة للجنود الذي يشكلون القوة الفاصلة لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

(٧) S/1999/227.

(٨) S/1999/369.

في حاجة إلى إعادة بنائها من البداية تقريبا، وإن شعب غينيا - بيساو في حاجة إلى سلام دائم لكي يولي الاهتمام لسبل معيشته المحطمة. وأعرب الأمين العام عن أمله الشديد أن تقوم الأطراف بترجمة الالتزامات التي تعهدت بها بموجب اتفاق أوجا إلى تدابير محددة. وقال كذلك إن الإجراءات الهامة التي قامت باتخاذها حتى الآن صوب تنفيذ هذا الاتفاق هي بمثابة خطوات في الاتجاه الصحيح، وهو يود في هذا الصدد أن يثني على الجهود التي بذلها كل من الزعماء في المنطقة والمجتمع المدني داخل غينيا - بيساو لما قدموه من دعم لا يكل أثناء الأزمة. ويريد أن يثني بصفة خاصة على رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لما قام به من إجراءات في الوقت المناسب، ولما تحلى به من روح القيادة. وقال إنه يشعر بالتشجيع لما تعهد به كل من رئيس غينيا - بيساو ورئيس العصابة العسكرية التي نصبت نفسها بعدم اللجوء إلى السلاح مرة أخرى، وإن الأمم المتحدة على استعداد لدعم جهودهما. وأعرب عن ثقته بأن "فريق أصدقاء غينيا - بيساو"، الذي أنشئ آنذاك في نيويورك برئاسة غامبيا، سوف يفعل نفس الشيء. وأعرب عن تقديره للدول الأعضاء التي أتاحت نشر فريق المراقبين العسكريين في غينيا - بيساو، وشجع الدول الأعضاء الأخرى على تقديم المساهمات في الوقت المناسب إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني الذي أنشئ الشهر السابق لدعم ذلك الفريق.

وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٩، وارده من ممثل توغو<sup>(٦)</sup>، يحيل بها نص البيان الختامي الصادر عن الاجتماع المعقود في لومي في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٩ بشأن تنفيذ عملية السلام في غينيا - بيساو، ونص اتفاق وقف إطلاق النار الذي وقع في ٣ شباط/فبراير ١٩٩٩ من قبل أطراف

(٦) S/1999/173.

ويدعو الأمم المتحدة وغيرها من الجهات إلى النظر، حسب الاقتضاء، في تقديم أي مساعدة انتخابية لازمة؛

٧ - يؤيد قرار الأمين العام القاضي بإنشاء مكتب لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو بعد انتهاء النزاع يقوده ممثل للأمين العام الذي سوف يوفر إطار العمل السياسي والريادة للمواءمة بين أنشطة منظومة الأمم المتحدة وتحقيق تكاملها في غينيا - بيساو في غضون الفترة الانتقالية المؤدية إلى الانتخابات العامة والرئاسية ويسهل تنفيذ اتفاق أبوجا بالتعاون الوثيق مع الأطراف المعنية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق الرصد ومع الشركاء الوطنيين والدوليين الآخرين؛

٨ - يشجع جميع الوكالات والبرامج والمكاتب والصناديق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، فضلا عن الشركاء الدوليين الآخرين، على تقديم الدعم إلى مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو بعد انتهاء النزاع وإلى ممثل الأمين العام من أجل القيام، مع حكومة غينيا - بيساو، بوضع نهج شامل ومتضافر ومنسق لبناء السلام في غينيا - بيساو؛

٩ - يعيد تأكيد الحاجة إلى نزع سلاح القوات التي كانت متحاربة في السابق وإلى تسكينها في الشككات في الوقت نفسه، ويرحب التقدم الذي أحرزه في هذا الصدد فريق الرصد ويحث بقوة الأطراف على الاستمرار في التعاون من خلال اللجنة الخاصة المنشأة لذلك الغرض، وعلى الإسراع باختتام هذه المهام، وعلى تهيئة الظروف اللازمة لإعادة توحيد القوات الوطنية المسلحة والأمنية؛

١٠ - يشدد على الحاجة إلى الإسراع بإزالة الألغام من المناطق المتضررة لأجل تمهيد السبيل لعودة اللاجئين والمشردين ولأجل استئناف الأنشطة الزراعية، ويشجع فريق الرصد على مواصلة أنشطته في مجال إزالة الألغام، ويهيب بالدول أن تقدم المساعدة اللازمة لإزالة الألغام؛

١١ - يهيب بجميع الأطراف المعنية أن تبدي الاحترام التام لما يتصل بالموضوع من أحكام القانون الدولي، بما فيه القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، وأن تضمن وصول المنظمات الإنسانية بأمان ودون أي عراقيل إلى المحتاجين، وأن تضمن الحماية وحرية التنقل لموظفي الأمم المتحدة وموظفي المعونة الإنسانية الدولية؛

١٢ - يكرر نداءه الموجه إلى الدول والمنظمات المعنية لكي توفر المساعدة الإنسانية العاجلة للمشردين داخليا وللاجئين؛

١٣ - يرحب بمؤتمر مائدة المائحين المستديرة المعني بغينيا - بيساو المقرر عقده يومي ٤ و ٥ أيار/مايو ١٩٩٩ في جنيف، برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتعبئة المساعدات لجملة أغراض

لكي ينفذوا ولاية حفظ السلام التي كلفوا بها وانسحاب جميع القوات الأجنبية من غينيا - بيساو عملا باتفاق أبوجا المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨،

وإذ يكرر تأكيد الحاجة إلى إجراء الانتخابات العامة والرئاسية في أقرب وقت ممكن عملا باتفاق أبوجا ووفقا للمقتضيات الدستورية الوطنية، وإذ يلاحظ إعراب الأطراف عن اهتمامها الشديد بإجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن،

١ - يكرر القول بأن المسؤولية الرئيسية عن تحقيق السلام الدائم في غينيا - بيساو تقع على عاتق الأطراف ويهيب بها بشدة أن تنفذ جميع أحكام اتفاق أبوجا وما تلاه من تعهدات تنفيذها تاما؛

٢ - يثني على الأطراف نظرا للخطوات التي خطتها حتى الآن في تنفيذ اتفاق أبوجا، ولا سيما إنشاء حكومة الوحدة الوطنية الجديدة، وبخبرتها بقوة على اعتماد وتنفيذ جميع التدابير الضرورية لضمان سلاسة أداء الحكومة الجديدة وسائر المؤسسات، ويخص بالذكر منها تدابير بناء الثقة والتدابير الرامية إلى تشجيع اللاجئين والمشردين داخليا على العودة مبكرا؛

٣ - يثني أيضا على جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وعلى القادة في المنطقة وخارجها، ولا سيما رئيس جمهورية توغو بصفتهم رئيسا للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، نظرا للدور الرئيسي الذي يؤديه لتحقيق المصالحة الوطنية وتوطيد السلام والأمن في شتى أنحاء غينيا - بيساو؛

٤ - يعرب عن تقديره للدول التي قدمت فعلا مساعدات لكي ينشر في غينيا - بيساو فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛

٥ - يكرر نداءه العاجل إلى جميع الدول وإلى المنظمات الإقليمية كي تقدم مساهمات مالية إلى فريق الرصد، بوسائل من بينها صندوق الأمم المتحدة الاستئماني الذي أنشئ لدعم حفظ السلام في غينيا - بيساو، وذلك لتقديم الدعم التقني والسوقي لمساعدة فريق الرصد على تنفيذ ولايته المتعلقة بحفظ السلام وللمساعدة على تيسير التنفيذ التام لجميع أحكام اتفاق أبوجا، ولهذا الغرض فهو يدعو الأمين العام إلى النظر في عقد اجتماع في نيويورك، تشترك فيه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لأجل تقييم احتياجات فريق الرصد ودراسة الطرق التي يمكن بها حشد المساهمات وتوجيهها؛

٦ - يهيب بالأطراف المعنية أن تتفق بسرعة على موعد لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للكافة في أقرب وقت ممكن،

غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو بعد انتهاء النزاع وتنفيذ اتفاق أبوجا، بما فيه تنفيذ فريق الرصد لولاياته؛

١٥ - يقرر أن يبقى المسألة قيد النظر.

من بينها تلبية الاحتياجات الإنسانية وتوطيد السلام وإنعاش غينيا - بيساو اجتماعيا واقتصاديا؛

١٤ - يرجو من الأمين العام أن يطلع مجلس الأمن بانتظام على الحقائق وأن يقدم إليه تقريرا بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ وتقريراً كل تسعين يوماً بعد ذلك فيما يختص بالتطورات المستجدة في

## الأمريكتان

### ١٧ - أمريكا الوسطى: الجهود المبذولة من أجل السلام

٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦<sup>(٢)</sup>، وطلب إذن مجلس الأمن لنشر مراقبين عسكريين لمدة ثلاثة أشهر.

وفي الجلسة ٣٧٣٠، المعقودة في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة استأنف المجلس النظر في البند المعنون: "أمريكا الوسطى: جهود تحقيق السلام". ودعا الرئيس (اليابان)، بموافقة المجلس، ممثلي كل من الأرجنتين وإسبانيا غواتيمالا وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكندا وكولومبيا والمكسيك والنرويج وهولندا، بناء على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت.

وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع القرار مقدم من الأرجنتين، وإسبانيا، والبرتغال، والسويد، وشيلي، وفنزويلا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والولايات المتحدة<sup>(٣)</sup>. ووجه انتباه الأعضاء أيضا إلى رسالة مؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها رسالة تحمل نفس

المقرر المؤرخ ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (الجلسة ٣٧٣٠): رفض مشروع قرار

في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وعملا بطلب حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريرا عن "أمريكا الوسطى: جهود تحقيق السلام" يتعلق حصرا باتفاق وقف إطلاق النار النهائي في غواتيمالا، الذي وقعه الطرفان في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ في أوسلو، بالنرويج<sup>(١)</sup>. ولاحظ الأمين العام في تقريره أن هذا هو الاتفاق الثالث لوقف إطلاق النار النهائي الذي وقع في ذلك العام. وقال إن الحكومة والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي يرغبان في أن يتحقق تنفيذ الجوانب العسكرية لتسوية السلم في أقرب وقت ممكن، مما يتطلب أن تقوم الأمم المتحدة بنشر الوحدة العسكرية الجديدة التابعة للبعثة بسرعة كبيرة. وسيطلب التحقق من وقف إطلاق النار النهائي نشر بعثة مراقبين عسكريين أيضا، مما سيقتضي إذنا من مجلس الأمن. ولذلك طلب الأمين العام أن يمنحه المجلس سلطة طارئة لإلحاق المكون العسكري بالبعثة. وأبلغ الأمين العام المجلس أيضا بتوقيع الاتفاق المتعلق بإرساء سلام وطيء ودائم في

(١) S/1996/1045 و Add.1.

(٢) S/1996/1045، و Add.2.

(٣) S/1997/18.